

السلطة السياسية من منظور الحوكمة مفهوم قديم ومقاربة جديدة - آية علاقة؟

أ.د. رياض بوريش كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3

تاريخ الاستقبال: 2018/05/10

تاريخ القبول: 2018/06/21

الملخص:

إن مضمون هذه الدراسة يدور حول فرضية جوهرية تؤكد على أن الحوكمة ومنذ ظهورها وبجانبها كمقاربة مفاهيمية أو كنموذج معرفي، أدت إن لم أقل "ثورة مفاهيمية" إلى مراجعة العديد من المفاهيم السياسية، بل وساهمت في إعطائها أبعاداً أخرى ذات مدلولات تتجاوز دلالاتها السابقة. ومن بين هذه المفاهيم مفهوم السلطة السياسية.

فقد ساهمت الحوكمة بطرحها المعرفي والمنهجي في تغيير مدلول هذا المصطلح بحيث انتقل من مستوى تحليلي في البنية والوظيفة إلى مستوى آخر، يتعدى التعريف القانوني والهيكلي الستاتيكي للسلطة إلى تأسيس قنوات مرنة ومتحركة وذلك بإدخال الفواعل الغير رسمية في مجال رسم القرار وتنفيذه. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لكي تبرز المعطى الأنطولوجي والإيتمولوجي "الجديد" للسلطة السياسية في منظور الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: السلطة السياسية، الحوكمة، البنية، الوظيفة، صنع القرار، المشاركة السياسية.

Abstract: The content of this study revolves around a fundamental hypothesis that emphasizes that governance since its emergence as a conceptual approach or as a conceptual cognitive model. has led otherwise (a conceptual revolution) to examine several of the political concepts, however has contributed to giving it other dimensions with implications beyond their previous indications. Among these concepts, the concept of political power

Governance has contributed by introducing knowledge and methodology to changing the meaning of this term so that it moved from the level of analysis of structure and function to another level moving from an analytical level in structure and function to another level that goes beyond the legal and structural definition of power to the establishment of flexible and mobile channels by informal in Decision-making and his function of implementation.

Hence the importance of this study in order to To clarify the (new) Ontology and Ethology itimological aspects of political power in the perspective of governance. **Mots clés :** gestion de la qualité ; administration, planification ; culture d'organisation

Keywords: political power, governance, structure, function, decision-making, political participation.

مقدمة :

إن المتبع والمتعمق في تطور النظريات والمدارس الفكرية لعلم السياسية منذ مرحلته التقليدية إلى مرحلة ما بعد الحداثة، يكشف عن مدى التغييرات والثورات المعرفية التي شهدتها هذا العلم، فكثيراً هي المصطلحات أو المفاهيم الجديدة التي أحدثت ثورة إستمولوجية على مستوى المفهوم والنظرية والمنهج والمقاربات التي كانت سائدة من قبل.

فلقد دفعت عولة حقوق الإنسان مثلاً إلى بلورت منطق وهندسة مفاهيمية قيمة لسياسات جديدة جاءت على حساب المعايير والقواعد التقليدية لمفهوم السيادة ومفهوم الدولة ومفهوم حدود السلطة.

ولعله في الآونة الأخيرة قد احتل مفهوم الحوكمة* الصدارة في النقاشات الأكاديمية والسياسية لقدرته على جلب الانتباه إلى قائمة من القضايا الغير محددة المرتبطة بصناعة السياسات العامة وهياكل وبنى الدولة والسلطة. حيث أدى المفهوم منذ ظهوره وبجته كفكرة ومصطلح إن لم أقل "ثورة مفاهيمية" إلى مراجعة العديد من المفاهيم، بل وساهم في إعطاءها أبعاد أخرى ذات مدلولات تتجاوز دلالاتها السابقة، وعلى سبيل ذكر بعض هذه المصطلحات لا حصرها، نجد: مفهوم المشاركة، التمثيل، السلطة، المساءلة، الشرعية، صنع القرار، .. وغيرها.

السلطة السياسية كمصطلح كلاسيكي في الفكر السياسي وعلى قدمه، ظل يحمل دلالات سلوكية وقيمية معينة أنتجتها الثقافة السياسية التي كانت سائدة آنذاك، لكن باختلاف تاريخ الاجتماع السياسي والممارسات الفعلية بتطور الوعي السياسي، عرف المصطلح تحولات في جغرافية المفهوم نتيجة تأثيرات مختلفة.

لذلك هذه الدراسة ستلقي الضوء على احد تأثيرات الحوكمة على مفهوم السلطة السياسية، بحيث ستطرح هذه الورقة

التساؤلات الرئيسية التالية:

أين يتموقع مفهوم السلطة السياسية ضمن مفهوم الحوكمة؟ وهل أثرت الحوكمة كنموذج معرفي أو كمقاربة مفاهيمية في الدلالة الأنطولوجية لمفهوم السلطة؟

إن البحث عن إجابة لهذه التساؤلات ليست من الترف الفكري أو التجريد النظري الطوباوي، بل هي تأملات ونقاشات نظرية مستقاة من واقع الحركة التي تعرفها الحقول المعرفية للعلوم السياسية، وبتالي ستحاول أن تجيب على التساؤلات المطروحة عن طريق المحاور الثلاثة الآتية:

1. إشارات عامة لتكنولوجيا تطور مفهوم السلطة السياسية في الفكر السياسي.
2. الحوكمة والمعنى المعرفي والمنهجي الجديد.
3. تأثير البعد المعرفي للحوكمة على البعد الأنطولوجي للسلطة السياسية.

* بغض النظر هنا عن اختلاف ترجمة مصطلح Governance إلا أن المفهوم والمضمون يبقى واحد، أي هو المفهوم كما أنتجته المؤسسات المالية الدولية وما طورته فيما بعد بعض الاجتهادات الأكاديمية.

1. إشارات عامة لتطور مفهوم السلطة السياسية في الفكر السياسي.

إن محاولة الإلمام بكل ما كتب عن مفهوم السلطة السياسية عمل صعب، خاصة إذا ما أخذنا قدم هذا المصطلح بعين الاعتبار، فالسلطة السياسية كمصطلح أقدم من مفهوم الدولة فحد ذاتها، لذلك نجد إسهامات الفلاسفة والسوسيولوجيا والسياسية في مجال دراسة السلطة السياسية كظاهرة ومفهوم لا تحصى. فهناك العديد من الرؤى الفلسفية والنظريات السياسية التي حاولت أن تُعرّف السلطة وتحدد نطاقها وتميزها عن باقي الظواهر الأخرى.

تلك الصعوبة المتعلقة بالإلمام الكامل لتطور التكنولوجيا للمفهوم في الفلسفة السياسية تدفعنا إلى الاقتصار على عرض أهم دراستين ساهمت في دراسة ظاهرة السلطة السياسية عبر تاريخ تطور المجتمعات بدراسة علمية ومنهجية دقيقة، الدراسة الأولى كانت لـ **ماكس فيبر (Max Weber)** والذي يعتبر أول من عالج موضوع السلطة وأنماط شرعيتها وتأثيرها على البناءات السياسية بشكل علمي (نور الدين زمام، 2007، ص213) أما الدراسة الثانية كانت لـ **جان وليام لايبير (Jean William LAPIERRE)** حيث حلل هو الآخر مفهوم السلطة وتتبع تطور مفهومها عبر تقدم المجتمعات.

لكن قبل التطرق إلى تلك الدراستين يجب أن تناول بعض التعاريف الموجزة للسلطة السياسية. فعلى سبيل المثال نجد "موريس دوفرليه، (Maurice Defarger) قد ميز بين عدة معانٍ لاصطلاح السلطة السياسية بقوله أن السلطة السياسية في كل مجتمع يؤسسها الحاكمون، وعلى ذلك فهي تعني تارة سلطة الحاكمين واختصاصاتهم، وهذه وجهة نظر مادية، وتعني تارة أخرى الإجراءات التي يمارسها الحكام استناداً إلى اختصاصاتهم، وهذه وجهة نظر شكلية، وتعني تارة ثالثة الحكام أنفسهم، وهذه وجهة نظر عضوية" (مولود زايد الطيب، 2007، ص. 79). فهذا التعريف نجد أن دوفرليه يحاول أن يميز بين ما هو بُنية للسلطة السياسية عندما يتحدث عن وجهة النظر العضوية والمادية وبين ما هو وظيفة للسلطة السياسية عندما يتحدث عن الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها تلك البنية، وهذا ما سماه بوجهة نظر شكلية، حتى وإن كانت هذه التسمية لا تعكس في مدلولها معنى الوظيفية التي ترتبط بالدور والسلوك أكثر ما ترتبط بالشكل.

أما **جاك مارتان (Jacques Maritain)** يذهب في تعريفه إلى ضرورة التفرقة بين القوة والسلطة السياسية، فالقوة هي التي يمكن بواسطتها إجبار الآخرين على الطاعة، بينما السلطة السياسية هي الحق في توجيه الآخرين وأمرهم، والتزامهم بالطاعة. (مولود زايد الطيب، 2007، ص. 79). بناءً على هذا التعريف، فإن السلطة تتطلب قوة، أما القوة دون سلطة فهي قهر وظلم واستبداد، ومن ثم فإن السلطة تعني الحق، ومادامت السلطة حقاً، فيجب أن تطاع بوازع من الضمير، ومن أجل المصلحة العامة، والمحصلة النهائية لذلك تؤكد أنه لا سلطة بدون عدالة، لأن السلطة الجائرة ليست بسلطة، والقانون الجائر ليس بقانون.

استناداً إلى ذلك فالسلطة السياسية هي أقصى ما يمكن أن يصل إليه النضج الاجتماعي لأنها تعبير عن وعي سياسي كبير استطاع شرعنة القوة وتحويلها من طبيعتها المتوحشة المنفلتة من أي رقابة أو ضابط والمتاحة للجميع في إطار التنافس حول الغذاء، إلى فعالية رمزية خاضعة لنظام اجتماعي وسياسي يمنح هذه القوة طبيعة مؤسساتية صرفة فتحل السيطرة المشروعة بقوة القانون محل التسلط والعنف، وعلى هذا الأساس فالسلطة السياسية هي منهج في تدبير الاجتماع البشري، وهي ضرورة تقتضيها الحاجة إلى البقاء والاستمرار (محمد بنحمادة، 2016، ص.55).

في بعد آخر لمفهوم السلطة السياسية يذهب "هانز مورجنثو (Hans Morgentha) مؤسس المدرسة الواقعية، إلى القول بأن السلطة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسون السلطة، ومن تمارس عليهم السلطة، وهي تعطي للحاكمين حق مراقبة أفعال المحكومين، من خلال التأثيرات التي تباشرها على عقول وأفكار المحكومين.

في تعريف لـ لايبير يعرف السلطة السياسية على أنها " الوظيفة الاجتماعية التي تقوم على سن القوانين، وحفظها، وتطبيقها، ومعاقبة من يخالفها، وهي التي تعمل على تغييرها وتطويرها كلما دعت الحاجة، وحسب الأهداف التي رسمتها الجماعة لنفسها، وبذلك فإن التنظيم، والتقرير، والحكم، والعقاب، هي مهام السلطة في أية جماعة كانت" (جان وليام لايبير، 1983، ص.49). هذا التعريف نجده أكثر وضوحاً من حيث تحديده لوظائف السلطة السياسية، لأن الاعتماد على تحديد من يمثل السلطة في التعريف قد يجعل المفهوم أقل تجرّداً، والارتكاز على تحديد وظائف السلطة في التعريف عكس ذلك، على اعتبار أن وظائف السلطة السياسية من الناحية النظرية هي وظائف واحدة ويجب أن لا تختلف باختلاف من يُجسّد أو يُمثّل السلطة.

أما بالعودة إلى تصنيف كل من فيبر و لايبير فقد ميزا بين ثلاثة مفاهيم للسلطة واختلفوا في تسمياتهما فقط، ففيبر ميز بين السلطة (التقليدية/الكاريزمية/العقلانية)، أما لايبير ميز بين (السلطة الاجتماعية المباشرة/ السلطة الاجتماعية المحسدة/ السلطة الاجتماعية المؤسسة). سنحاول هنا تقديم هذه التصنيفات من خلال محاولة شرحها واستنباط الفارق المفاهيمي لأنواع السلطة السياسية:

أ. السلطة التقليدية/ سلطة اجتماعية مباشرة: وهي سلطة العائلة وتقوم على إيمان الناس الثابت أو المستقر بقداسة العادات والتقاليد التي تسود في المجتمع فالحكام هنا يحكمون بما يتلاءم مع التقاليد ومراعاة عدم الخروج عليها. ويؤكد تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) في هذا الصدد، أن استخدام فيبر لمصطلح القداسة المتعلقة بالجوانب التقليدية يرتبط بالمشروعية، ويبرز ارتباط ذلك بالجانب المعياري، فالسلطة التقليدية في نظر فيبر لا تستند على العقلانية وإنما تكتسب قدسيته من البعد القيمي وعوامل القوة والقهر التي تعكسها. لذلك فهي تتحدد حسبها في ثلاثة جوانب رئيسية هي: (مولود زايد الطيب، 2007، ص. 82)

أولاً: تظهر ممارسة السلطة بمشاركة الأفراد مشاركة تقليدية مميزة

ثانياً: تتم عملية ممارسة السلطة حسب المكانة الاجتماعية.

ثالثاً: توجد حرية خالصة في عدم استخدام القوانين التقليدية.

وقد أكدت نظرية الأساس المقدس للسلطة (سعاد الشرفاوي، 2007، ص. 34-35) هذا المفهوم في شكلين، الشكل الأول كان فيه مصدر السلطة الإلهية مباشرة، هذه النظرية تؤكد أن الإله هو الذي يختار الحكام بنفسه ويزودهم بالسلطات اللازمة لإدارة شؤون البشر وقد كانت هذه تتفق مع الملكيات المطلقة، أما الشكل الثاني فيعتمد على الآلهة كمصدر غير مباشر للسلطة، فالآلهة باعتبارهم يُسيرون العالم ويتدخلون بأسلوب غير مباشر في اختيار الحكام عن طريق الشعب، فالشعب هو الذي يختار الحاكم غير أن هذه العملية من صنع الآلهة.

وقد سادت هذه السلطة في مصر والصين وفارس، حتى بعد ظهور المسيحية ولكنها بدأت في الاندثار في العصور الوسطى بعد أن اشتد النزاع بين الكنيسة وملوك أوروبا، وظهر البروتستانتية على يد مارتن لوتر سنة 1520. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2007، ص. 127)

الملاحظ من هذا المفهوم أن السلطة السياسية هنا كانت كمرادف للتسلط والقوة¹، فلا حديث هنا عن المسؤولية أو المساءلة أو الرقابة أو عن الحقوق، فكل ذلك كان مسوغ ديني إلهي كما صورته النظريات الثيوقراطية.

ب. السلطة الكاريزمية/ سلطة اجتماعية مجسدة:

هي السلطة المجسدة في شخص أو حاكم ما، بحيث تكون خصائص السلطة هي نفسها خصائص ومميزات هذا الشخص. وهنا كانت السلطة السياسية لصيقة بفرد أو نفر معين بذاته. ويتمثل ذلك في المجتمع القبلي حيث يختص رئيس القبيلة بالسلطة السياسية دون من عداها من أعضائها ويتمثل ذلك في المجتمعات التي تسود فيها الفردية المطلقة، حيث تكون السلطة في قبضة فرد واحد لا يخضع في ممارسته لنظام ما، وقد يرجع أساس تركيز السلطة السياسية هنا، إلى القداسة الدينية أو شخص رئيس القبيلة، أو ربط السلطة السياسية بالملكية العقارية حال السلطات السياسية في ظل النظم الإقطاعية الوسيطة فقد كان السيد الإقطاعي يملك القضاء والأمن في مقاطعته تبعاً للملكية العقارية (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2007، ص. 127)

لقد تميزت البلاد الأوروبية في العصور الوسطى بوضع كان فيه الحاكم كل شيء في الجماعة، يمارس عليها سلطة مطلقة يستمدّها من شخصيته أو بسبب ما له من قوة مادية، أو ما يتمتع به من شجاعة أو حكمة هيأت له الاستيلاء على السلطة، وإخضاع الأفراد لسيطرته، إلا أن هذا النوع هي سلطة غير مشروعة، لأنها لا تجد لها سند ترتكز عليه إلا قوة صاحبها المادية أو المعنوية. (مولود زايد الطيب، 2007، ص. 84)

السلطة المشخصنة (PERSONALISM) هي التي تُجَلِّ العنصر الشخصي محل العنصر المؤسسي في إدارة دفة الحكم، إما بالإدعاء بأن المجتمع هو أشبه بالجسد الذي يجتلي فيه الحاكم موقع الرأس، ولذا فإنه منحول بتوجيه كل أعضائه لأنه يمثل العقل، أو بتغييب دور المؤسسات وتحويلها إلى واجهات شكلية عن طريق تدير الدسائس والمكائد وضرب الناس بعضهم ببعض، بحيث يمسك الحاكم بالنهاية خيوط العملية السياسية بيده. (حامد خليل، 1998، ص. 99)

إن السلطة المجسدة تبقى كسلطة سياسية على الرغم من أن ما هو سياسي فيها يبقى لوقت طويل مختلطاً بما هو ديني واقتصادي وعسكري. (جان وليام لايبير، 1983، ص. 113)

فالدولة العضوية عند أفلاطون، ودولة التشاور المختلطة عند أرسطو، والأمة المسيحية عند أوغسطين، والجمهورية عند الأكويني، وميدان الواجب عند لوتر، والجمهورية المدنية عند مكيافللي، لا يمكن أن تفهم كلها بمعزل عن القوة التي تمارسها السلطة السياسية. (جون إهرنبرغ، 2008، ص. 444)

* للمزيد من التمييز بين السلطة والتسلط أنظر المرجع التالي:
علي اسعد وطفة، "بين السلطة والتسلط: دراسة تحليلية"، مجلة الفكر السياسي، ع. 3، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، صيف 1998.

لكن رغم هذا فقد ارتبطت السلطة السياسية بفكرة الحاكم فترة طويلة، وهي الفترة التي سادت فيها ما سميت بشخصية السلطة، على اعتبار أن شخص الحاكم هو أصل وأساس السلطة. إلا أنه وبتقدم الجماعات، بدأ هذا الارتباط بين السلطة السياسية والحاكم في الانهيار، وظهور فكرة السلطة المجردة عن شخصية الحاكم، الأمر الذي أدى إلى الفصل بين الأساس وهو السلطة والممارس وهو الحاكم. (نعمان أحمد الخطيب، 2011، ص. 28)

ج. السلطة العقلانية / سلطة اجتماعية مؤسسة:

وهي السلطة التي تُأسس على الطريق الحقوقي - العقلاني، الذي يرى أن العقل هو الوجود، وهو العلم، وهو التقنية، وهو القانون، وهي أفضل طريق للوصول إلى للغايات، ويرى فيبر أن أفضل تمثيل لهذا المفهوم يتمثل في البيروقراطية، أي نسق من القواعد التي يطبقها القانون والإدارة وفقاً لمجموعة من المبادئ المؤكدة والثابتة بين أعضاء الجماعة وذات الصفة اللاشخصية. (مولود زايد الطيب، 2007، ص. 82-83)

إذا كانت السلطة السياسية المجسدة هي سلطة لمن يستولي عليها أو يمتلكها. فالسلطة السياسية المؤسسة هي سلطة قانون، فمن ممارستها ليس سيدها أو مالكها ولا يمكنه ممارستها شرعياً ما لم يخضع لتشريعات مستقلة عن إرادته وأهوائه ومصالحه الفردية. (جان وليام لايبير، 1983، ص. 119)

ومن هذا يتضح أن السلطة العقلانية ما هي إلا وظيفة لا تمثل في شخص بقدر ما تتمثل في موقع، فثمة فرق أيضاً بينها وبين السلطة التقليدية على أساس أن العرف والعادات والمعتقدات هي التي تحدد، من الذي يحكم وكيف يمارس الحكم، على خلاف فكرة القانون والحق والشرعية. (هشام محمود الأقداحي، 2010، ص. 265)

تم ارتبطت السلطة بالمسؤولية وأصبحت قرينة المسؤولية وملازمة لها. ويجب أن تتناسب السلطة مع المسؤولية وذلك لأن السلطة هي التي تعين الفرد وتمكنه من إنجاز ما كلف به من مسؤوليات. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2007، ص. 78) وترتب عن تلك المسؤولية حق الرقابة والمساءلة وهذا ما طوّر مفهوم السلطة من حيث هي وظيفة تستند إلى القانون.

إن السلطة في مفهوم الدولة الحديثة راحت تنسلخ عن شخص الحاكمين لكي ترتبط في كيانها العضوي (طريقة تشكيلها كبنية وهيكل) والوظيفي (تحديد وظائفها وطريقة أدائها لهذه الوظائف) بنظام مسبق تلتزمه في ذاتها وفي علاقتها بالحكومين هو نظام القانون أو فكرة القانون، وعلى مقتضاه حلت طاعة القوانين المجردة عن الأشخاص محل الامتثال لقرارات الأفراد. (هشام محمود الأقداحي، 2010، ص. 79)

ومن هنا أمست السلطة السياسية في الدولة لا تعني أكثر من الجهاز العضوي الذي ينهض باسمها ولحسابها بمهام الحكم وعلى مقتضى نظام قانوني مسبق، ذلك النظام الذي اصطلح على تسميته بالدستور (إن الدستور لا يعني موضوعياً أكثر من مجموعة القواعد التي تنظم السلطة السياسية في كيانها العضوي والوظيفي في علاقتها بالحكومين). (هشام محمود الأقداحي، 2010، ص. 80)

لكن يجب الإشارة هنا إلى أن السلطة القانونية أو العقلانية قد تحفي بداخلها سلطة مشخصة أي قد يكون القانون والمؤسسات سوى واجهة ديمقراطية فقط. ويضرب لنا موريس دوفرجيه (Maurice Defarge) مثالا هنا عندما يتحدث عن السلطة السياسية للأحزاب، فيقول: "إن السلطة المشخصة في ظل الأحزاب السياسية حدث لها نوع من التحول من سلطة فردية

تمارس نشاطها على نحو منفرد دون أية مؤسسات سياسية إلى سلطة فردية تتخذ طابعا شخصيا دون التخلي عن شكل المؤسسي الذي تمارس فيه السلطة". يعني ذلك أن وجود تعددية حزبية لا يعني في ذاته الديمقراطية، وإنما الأمر ينصب على طبيعة ممارسة السلطة السياسية. (سامح فوزي، 2005، ص. 16)

ولعل من أبرز الأفكار التي ساهمت في تجسيد هذا المفهوم ظهور مفهوم الدولة حيث يصور **جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau)** في كتابه العقد الاجتماعي، السلطة على أنها مجرد وسيط بين الأمة وصاحبة السيادة الأصلية وبين أعضائها المواطنين.

وعن إدراك التمايز النظري بين مفهومي الدولة والسلطة السياسية* يقول الأستاذ **عبد الإله بلقزيز** أن الدولة هي الكيان السياسي لشعب أو أمة، الذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها، وعلى أرضها، وعلى منافعها. والكيان هذا كناية عن بُنى ومؤسسات تشكل ما يطلق عليه في النظرية السياسية الحديثة اسم السياسي أو المجال السياسي، أما السلطة السياسية، فتعبر عن توازن القوى الاجتماعية والسياسية وتجسيد مؤسسي لذلك التوازن في جهاز حاكم. وهي بهذا المعنى تنتمي إلى حقل الممارسات السياسية، بوصفها فاعلية مادية في الاجتماع السياسي تمارسها قوى مختلفة ومتمايزة المصالح. (عبد الإله بلقزيز، 2013، ص. 25)

وبدلالة هذين المفهومين يؤكد الأستاذ **عبد الإله بلقزيز** أن الدولة تبقى كيانا مجردا ومتعاليا عن مجال المنافسة لأنها وفي نموذجها الديمقراطي الحديث تمثيل للمصلحة العليا وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض على بعض - كما هو الشأن في السلطة - بل سلطة الأمة برمتها وبكافة فئاتها وقواها أي أن الدولة دولة للجميع، سلطة ومعارضة ورأيًا عامًا ومواطني. أما السلطة السياسية فتخرج عن نطاق هذا التعيين لأنها قد تُعبّر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية-انتخابية قبل أن يحسم الاقتراع بينها لمصلحة واحد منها. وبالتالي تتغير السلطة وخيارها وسياساتها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها. (عبد الإله بلقزيز، 2013، ص. 25-26)

من خلال هذا التبع لكرولوجيا تطور مفهوم السلطة السياسية، نؤكد على أن المفهوم لم يستقر عند الدلالة الأولى التي ظهر بها كمرادف لمفهوم القوة والتسلط بل عرف المفهوم فيما بعد تطورات جاءت نتيجة تطور الفكر والنظريات السياسية بظهور مفهوم الدولة، القانون، الحرية السياسية، المواطنة، الديمقراطية... ونتيجة أيضاً إلى الطبيعة التي فرضها تطور وتعدد المجتمعات السياسية.

لكن هل السلطة السياسية العقلانية التي تستمد مشروعيتها من القانون (بالمفهوم الفييري) والتي سادت على الأقل في القرن 19 و 20، هي أسمى ما وصل إليه، علم السياسية؟ أم أن هناك دلالات أخرى أخذها هذا المفهوم في القرن 21؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المحاور المتبقية.

* إن محاولة إجراء مسح سطحي أو عميق لما كُتب حول هذين المفهومين في الكتابات السياسية العربية، يدل على وجود خلط شديد في استعمال مفهومي الدولة والسلطة، حيث معظم الكتابات تقدمهم على أساس الترادف وكأن لهما نفس المعنى والدلالة. وهذا خطأ كبير، بحيث أن الضوابط النظرية والمنهجية العلمية تؤكد عكس ذلك، وهذا ما حاولت القلة من الكتابات السياسية الرصينة توضيحه.

2. الحوكمة والمعطى المعرفي والمنهجي الجديد.

إن الملاحظ والدارس لنمط التفكير حول فلسفة الحكم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يلاحظ جيداً رواج مفاهيم ومقاربات جديدة ساهمت في إعطاء هندسة سياسية جديدة للأفكار، غيّرت في البنى المشكلة للدولة وفي علاقاتها القيمية والوظيفية مع مسألة إدارة الحكم.

قد كان التركيز في السبعينات وما قبلها، على الدولة ومؤسساتها كوحدة لتحليل السياسات العامة، فحتى الدراسات التي كانت تستهدف دراسة وتحليل دور جماعات المصالح أو الأحزاب في قضايا بعينها كانت تتعامل معهم ليس باعتبارهم فاعلين مستقلين، ولكن من خلال تحليل قدرتهم على التأثير في صياغة السلطة للسياسات العامة، فالسلطة السياسية كانت دائماً هي الفاعل الأساسي في مجال صنع السياسات العامة حتى في النظم السياسية التي تأخذ بالتعددية والتي عادة ما تكون السياسات العامة فيها نتاجاً للتفاعل بين مؤسسات الدولة ومختلف شرائح المجتمع المدني. ولكن مع تغير دور الدولة ارتفع مستوى التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص من ناحية ومنظمات القطاع العام أو الحكومي من ناحية أخرى وازدادت الاعتمادية المتبادلة بينهما. (سلوى شعراوي جمعة، وآخرون، 2004، ص.31) أي تم التحول من مستوى التحليل والتفكير في المتغيرات البسيطة (الأحزاب، المؤسسات الرسمية) إلى المتغيرات المركبة (الفواعل السياسية والاجتماعية الغير رسمية كالمجتمع المدني، النقابات، الإعلام، القطاع الخاص).

هناك اتفاق في خطاب علم السياسة منذ أمد طويل على ترقب المكملات والبدائل لأشكال الدولة، فعلى مستوى المناقشات النظرية حول الدولة يتم التقليل من أهمية المؤسسات المركزية والمهياركية، بينما تسلط الأضواء على ناشطي المجتمع المدني والخبراء في هذا المنظور كموارد جديدة، إلى جانب مستوى الدولة الرسمي. ويهدف اجتذاب منظمات المجتمع المدني والفاعلين بشكل عام إلى السيطرة على الكثير من المشاكل والتحديات المتزايدة والتي لا تكاد تحل من خلال الشكل التقليدي للتوافق بين الأحزاب والبرلمان. (رولف هاينتسه، 2010، ص.46)

في ظل التفكير في إعادة مراجعة دور الدولة مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات ظهر مفهوم جديد تبنته تنظيمات من طراز "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" هو مفهوم الحوكمة، جاء ذلك المفهوم في إطار سياسة مشروطية دولية جديدة في مجال سياسات الحكم التي يجب أن تتبناها دول العالم الثالث، نُحِت فيها الدول التي تطلب المعونات والقروض بخصخصة شركات الدولة، وتشجيع المنافسة، وفتح الأسواق، والمشاريع الخاصة، وتقليص الجهاز السلطوي، وتقسيم الوظائف، وزيادة حصة التنظيمات غير الحكومية بقدر الإمكان. وكان الهدف من وراء ذلك توزيع علاقات السلطة بين شبكة معقدة كاملة للخدمة العامة والوكالات الخاصة، مع تدفق مستقل لحسابات المالية العامة، يشرف عليه نظام قانوني مستقل، وتعددية سياسية، وصحافة حرة. (طوبي ينيث وآخرون، 2010، ص ص 315-316)

فمشروع الحوكمة هنا تراجع عن كل من التصورات المالية لدولة الحد الأقصى التي تهدف إلى زيادة رفاهية المجتمع من خلال "زيادة تدخل الدولة". وكذلك تراجع عن تصورات الليبرالية الحديثة في حدودها الدنيا، والتي تهدف إلى تحقيق مبدأ "الحد من تدخل

الدولة". والهدف البديل هو دولة أعيد تشكيلها وأعيد تخطيط أهدافها. ولب الموضوع هو زيادة العدالة والتأثير والرخاء المجتمعي، وذلك بإعادة تقسيم المسؤوليات بين السوق، والسلطة، والمجتمع المدني. (رولف هاينتسه، 2010، ص.32)

وهنا يأتي دور الحوكمة لتعكس كيف تتفاعل السلطة السياسية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيف يتم اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم. (Plumptre and John Graham, Tim, 1999, p.2)

وتعني الحوكمة الحكم الأقل حكومية، حيث يمارس السياسيون السلطة بتوجيه الدفة "عن طريق وضع البرامج" وليس من خلال التجديف المباشر "بتقديم الخدمات": فهو يقتضي وضع الإستراتيجيات السياسية لتقليص دور الدولة، وتشجيع آليات التنظيم غير الخاضعة للدولة، وتقليل حجم الجهاز السياسي والخدمة المدنية، وطرح "الإدارة الشعبية الجديدة"، وتغيير دور السياسة في إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. (طوني نيت وأخرون، 2010، ص. 315-316)

تري الباحثة كلاوديا بادوفاني (Claudia Padovani) أن أساس الحوكمة أن تفرض نفسها كطريقة للعمل تدفع بالدولة ومؤسساتها ليس إلى الاعتراف بل التسليم بالمعطى الجديد وبالفاعلين الذين يقاسمونها السلطة ويشاركون معها في عمليات اتخاذ القرار، لان الدولة في علاقتها التقليدية (الهيراركية العمودية والهرمية) مع مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين تصبح عائقا أمام وجه تطور العمل السياسي هذا إذا لم توصف بالديكتاتورية وبالتالي فإنها تجد نفسها أمام خيار واحد وهو التعاون مع هؤلاء الفاعلين كي تتمكن من الاستمرار. (Claudia Padovani, 2004, P.4)

لقد استعمل علماء الاجتماع والسياسة هذا المصطلح "حوكمة" بمعنى وصفي لتحديد سمات النموذج أو البنية التي تنبثق كنتيجة لتفاعلات عدد من الفاعلين السياسيين الذين لا تمثل السلطة السياسية سوى واحد منهم. حيث يشير الحكم إلى النتيجة التي تسفر عنها جميع هذه التفاعلات والتوافقات وأطر التنظيم الذاتي التي تنشأ عن التفاعلات بين تنوع التنظيمات والترابطات. ويجادل هؤلاء بأن هذه الأشياء ذات أهمية خاصة في الوقت الحاضر لأن الإستراتيجيات السياسية الحديثة حاولت أن تحكم ليس من خلال بيروقراطيات مسيطر عليها مركزيا (الترابيات) أو من خلال التفاعلات التنافسية بين المنتخبين والمستهلكين (الأسواق)، بل من خلال هذه الأطر. وينظر رودس (Rhodes) إلى السياسة بوصفها تتضمن باستمرار تبادلات وعلاقات بين عدد من التنظيمات العامة والخاصة والطوعية، ودون سلطة سيادية واضحة. ومصطلحات مثل "شبكات الفاعلين" و"آليات التنظيم الذاتي" و"الالتزامات غير الرسمية" يستفاد منها لوصف عمليات التبادلات المعقدة الفعلية التي يجري الحكم من خلالها. (طوني نيت وآخرون، 2010، ص315)

هنا جاء مفهوم الحوكمة كبديل يمكن أن يعبر عن معطيات العالم الجديد كعملية ديناميكية تشير إلى قواعد إدارة المجتمع بهدف خدمة مصالح جميع المواطنين واحترام دعم حقوق الإنسان والتنمية، أما بلوغها فيرتكز على مدى حرية وشفافية اختيار الحكومات وعلى مدى دقة تحديد الأدوار والمسؤوليات. (بخلف عبد السلام، ص.136)

3. تأثير البعد المعرفي للحوكمة على البعد الانطولوجي للسلطة السياسية.

انطلاقا مما تم التأكيد عليه سابقا جاءت الحوكمة للتأسس لفلسفة جديدة في إدارة وتسيير الحكم مبنية على هندسة سياسية معينة لا تخرج عن إطار تفاعل أطراف الحكم الثلاثة السلطة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما تؤسس لقيم ومعايير أخلاقية محددة

أهمها التداول على السلطة وحكم القانون والشفافية والمساءلة. هذه الفلسفة أثرت من دون شك على السلطة السياسية كبنية ومفهوم.

لأن مفهوم الحوكمة يعطي دوراً مختلفاً للحكومة (السلطة السياسية) ويقلص اختصاصاتها إلى التوجيه والإشراف، وتتخلى السلطة عن القيام بالعديد من الخدمات العامة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من وظيفتها الأساسية للمجتمع المدني والقطاع الخاص. (سامح فوزي، 2005، ص.04)

فالحوكمة كما يعتبرها البعض من المفكرين هي "انتقال لموقع السلطة، location of "a shift in the authority". (بخلف عبد السلام، ص.147)

إن الحوكمة هي تعبير عن منظور جديد للسلطة لا يجد تعبيره في الترتيب الستاتيكي والهرمي للسلطة بل في قنوات مرنة ومتحركة أي أن العمل يصبح ديناميكياً ويلجأ إلى إدخال الفواعل الذين يقدمون شيئاً إيجابياً لنتائج التعاون. (بخلف عبد السلام، ص.150)

وتؤكد هذه المقاربة على مفهوم التشارك بدل مفهوم المشاركة لأن عملية التمثيل التي كانت تقوم عليها المشاركة التقليدية رغم أهميتها كآلية ديمقراطية، إلا أنها لن ترقى إلى مستوى التمثيل الفعلي للمواطن نفسه، ناهيك عما يكتنف عملية التمثيل من قبل الممثلين (Representatives) من سلبيات عديدة وقصور في عملية التمثيل الفعلي. (أحمد برفوق، ص.7)

فالشراكة السياسية هي المحدد السلوكي المحوري المعرف لطبيعة النظام السياسي وذلك من خلال تأسيس تعددية حزبية قادرة على إنتاج معارضة فعالة وناجعة توازن الحزب أو الأحزاب الحاكمة خدمة للصالح العام أو تُنتج تركيبة برلمانية تعددية تصبح قوة اقتراح ومبادرة قانونية وتشريعية ولكن أيضاً قادرة على فرض المسؤولية بالجزاء السياسي على السلطة السياسية لكل أعضائها، مع جعل الانتخابات (المنتظمة والحرّة والتزيهة) مساراً مقيماً لمدى النضج الديمقراطي في الانتخابات حسب البرنامج والفعالية لأن الانتخابات عملية تأسيس لمشروعية أو عدم مشروعية الحكم.. والفعالية إن كانت سلبية فهي من تنهي في المحصلة الأخيرة أية مصداقية لها. (أحمد برفوق، ص.7)

وفي الحقبة الحالية، نرى محاولات لإعادة تشكيل الحكومة وراء الحدود الإقليمية لدولة الأمة. فمن ناحية، هناك محاولات الارتقاء بمختلف سلطات الحكومة وصولاً حتى لهيئات عابرة للقومية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى، هناك محاولات للتزول بسلطات أخرى للحكومة إلى البلديات والجماعات المحلية. ويلاحظ هنا ظهور من جديد التفكير الجماعي في السياسة المعاصرة، بتأكيد على الواجبات المواطن ومسؤولياته التي تتماشى مع الحقوق المدنية والإنسانية. ويشير هذا إلى محاولة احداث في تطوير وسائل الحكم الذاتي والأخلاقي لدى الأفراد والجماعات في خدمة الأهداف السياسية من توفير الكماليات إلى منع الجريمة إلى الانتعاش الاقتصادي. ومرة أخرى، يكتشف السياسيون والسلطات الأخرى أنه لكي تحكم حكماً فعلاً، ينبغي أن تحكم من خلال إعادة تشكيل الطرق التي تفهم بها التنظيمات السياسية المستقلة رسمياً حرّيتها وتنشطها بها. (طوني بنيت وآخرون، 2010، ص.316)

وباستخدام منطق العقلانية هذا الذي تقوم عليه الحوكمة، أعيد هندسة بنية ووظيفة السلطة السياسية بهدف بناء نموذج سياسي ديمقراطي مشاركاتي صالح لكل مجتمع انطلاقاً من فكرة عالمية حقوق الإنسان وتكاملها لأصلها الإنساني المشترك وضرورة جعل الفرد - المواطن أساس العمل والتنظيم السياسيين وذلك من خلال تمكين الإنسان من المبادرة السياسية الحرة بالمشاركة.

خاتمة:

إن صفوة القول مما سبق، تكمن في أن أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين شهد العالم فلسفة جديدة في مجال إعادة هندسة للحياة السياسية داخل الدولة الحديثة وأنتج بذلك منظومة مفاهيمية وقيمية تعبر عن ذلك في أسلوب إدارة الحكم وطريقة صنع السياسات العامة للدولة وفق مبدأ ترشيد السلطة في تسييرها لشأن العام.

ووفق هذه الرؤية لم تعد السلطة السياسية مرتبطة بشخص الحاكم أو امتياز شخصي له وإنما أصبحت السلطة ملكاً للدولة ككيان اجتماعي، فهم ممثلين وممارسين لجزء من السلطة بجانب فواعل مجتمعية أخرى لا تقل أهمية عن الحكام. بل أكثر من ذلك أصبحت السلطة وفق هذا المفهوم لا تتركز في بُنيةٍ يعينها أو في مؤسسة ما (مع أهمية تحديد ذلك) لكن أصبحت تتوزع على فواعل مجتمعية مختلفة تملك بعض مصادر القوة من خلال امتلاكها المعلومة والقدرة على توظيفها للصالح العام، ومن هنا تقاسم السلطة هو تقاسم في المسؤولية فالمسؤولية وفق هذا المنطق هيا مسؤولية جماعية.

في ظل ذلك يمكن القول: هل سيُدرك من حولته المنظومة الدستورية والقانونية مقاليد السلطة، هذا المفهوم الحديث للسلطة السياسية؟ وهل سيفهم كُنْهه ويعمل وفق طرحه؟ أم ستظل السلطة السياسية من المؤسسات المقدسة المحاطة بهالة من المنوعات، فكل محاولة للاقتراب منها أو التعامل معها يعتبر جريمة؟.

المراجع:

1. أمحد برقوق، (2011). دور علم السياسية في فهم الواقع العربي، تاريخ الاطلاع: 2016.04.16، [/https://www.politics-dz.com/threads/dur-almgmtmy-almdni-fi-trqi-alxhkm-alrashd.1671](https://www.politics-dz.com/threads/dur-almgmtmy-almdni-fi-trqi-alxhkm-alrashd.1671)
2. جان وليام لابييار، (1983). السلطة السياسية. ط.3، تر. لياس حنا لياس، بيروت: منشورات عويدات.
3. جون إهرنبرغ، (2008). المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر. علي حاكم صالح و حسن ناظم، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
4. حامد خليل، (1998). "الفرد والسلطة في الفكر العربي الحديث"، إتحاد الكتاب العرب، مجلة الفكر السياسي، دمشق: ع.3
5. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2007). في القوة والسلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي. القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب.
6. رولف هاينتسه، (2010). "تفعيل إمكانيات المجتمع المدني: نحو نموذج جديد لمجتمع الرفاهية". في كتاب: توماس ماير و أودو فور هولت، المجتمع المدني والعدالة. تر. راندا النشار وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
7. سامح فوزي، (أكتوبر 2005). "الحوكمة". مجلة مفاهيم الأسس العلمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة: ع.10.
8. سعاد الشرفاوي، (2007). النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: جامعة القاهرة.
9. سلوى شعراوي جمعة، (2004). "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين"، موجود في: سلوى شعراوي جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
10. طوني بينيت وآخرون، (2010). مفاتيح اصطلاحية جديدة - معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع - . تر. سعيد الغانمي، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
11. عبد الإله بلقزيز، (2013). الدولة والسلطة والشرعية. بيروت: منتدى المعارف.
12. علي اسعد وطفة، (صيف 1998). "بين السلطة والتسلط: دراسة تحليلية"، إتحاد الكتاب العرب، مجلة الفكر السياسي، دمشق: ع.3
13. محمد بنحمادة، ماي (2016). "السياسة والسلطة والثروة -مداخل إلى نقد الفعل السياسي-"، سلسلة شرفات، المغرب، ع.73
14. مولود زايد الطيب، (2007). علم الاجتماع السياسي. ليبيا: جامعة السابع من أبريل.
15. نعمان أحمد الخطيب، (2011). الوجيز في النظم السياسية. ط.2، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
16. نور الدين زمام، (2007). القوى السياسية والتنمية - دراسة في علم الاجتماع السياسي - . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
17. هشام محمود الأقداحي، (2010). علم اجتماع السلطة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
18. يخلف عبد السلام، (جوان 2010). "الرشادة والعولمة: بديل ممكن أم يوتوبيا؟". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، ع.33
19. Claudia Padovani,(2004). "Global Governance Analysis and Democracy: From output to Outcome, a Theoretical Approach to WSIS", look: http://www.ssrg.org/program/itic/publications/knowledge_report/memos/padovanimemo.pdf
20. Tim Plumptre and John Graham, (1999). Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives, Canada: Ottawa, Institute on Governance.